فوق الطاولة

فراس القاضي

محفظة «مسؤولين»؟!

(وافق المجلس على مذكرة وزارة التنمية الإدارية المتضمنة الآلية الجديدة لتقييم معاوني الوزراء والمديرين العامين المنتهية مساراتهم الوظيفية وفق معايير وضوابط من خلال بناء محفظة الخبرات القابلة للتدوير بين المسارات الوظيفية المتضمنة منح قابلية الترشح لمركز عمل آخر ومسار زمني جديد لمعاوني الوزراء والمديرين العامين المنتهية مساراتهم).

هذا ما تم إقراره في جلسة مجلس الوزراء أمس الأول، وهو تقريباً التعديل ذاته الذي وافق عليه المجلس منذ نحو خمسة أشهر، مع تعديل جديد قد يبدو بسيطاً بالشكل، لكنه ليس كذلك أبداً، وهو (محفظة الخبرات).

نواحٍ عدة، وتساؤلات واستنتاجات كثيرة يأخذنا إليها الكلام السابق:

أولها وأهمها، أن قانون الإصلاح الذي سوّق له صانعوه على أنه سينتشل «زيرِ» المؤسسات من «بيرِ» البيروقراطية والروتين، لم يُدرس بشكل كاف، ولم يدرس الحالة السورية كما يجب، بدليل التعديلات التي صدرت وستصدر، بالطبع هذا لا يعني أننا ضد مرونة القوانين، ولا مع اعتبارها نصوصاً مقدسة، لكن أن يعدل البند ذاته مرتين خلال أشهر قليلة، فهذا يشي بمشكلة كبيرة.

ثانياً، ما قصة مناصب معاون الوزير والمديرين العامين وأمناء المحافظات؟ ما سبب كل هذا الاهتمام بها والذي استوجب حتى الآن تعديلين آخرهما استخدامهم في وظائف أخرى مع «مسارات زمنية» جديدة؟

هل هناك مجموعة من الأشخاص لا تريد الحكومة لأحد غيرهم تسلم المناصب، لذا عدّلت من أجلهم القرار مرتين ومنحتهم «مسارات زمنية» وولايات جديدة؟ أم إن تناقص الكوادر الذي صار واضحاً وصل إلى هذه المراكز أيضاً؟

إن كان الخيار الأول، فلماذا تريدون الأشخاص أنفسهم فقط؟ وإن كان الثاني.. فيالكارثة.

وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فقد أعلنت الشركة السورية للاتصالات منذ يومين تمديد فترة التقدم لمسابقة فرع اتصالات دمشق، عشرين يوماً إضافية، أي إن أحداً لم يتقدم للوظيفة.

إن أخذنا المثال السابق، مع الأمثلة الكثيرة التي نعرفها ونسمع بها عن انقلاب المشهد من «واسطات» ومبالغ تدفع للحصول على وظيفة دولة، إلى «واسطات» ومبالغ تدفع لقبول الاستقالات من وظائف الدولة، وأضفنا إليها التشدد في رفض الاستقالات وفي العقوبات لمن يترك العمل، فسيرتسم أمامنا المشهد الكامل للمؤسسات الحكومية بعد خمس سنوات إن بقيت الأمور على ما هي عليه، وهو ما حذر منه أكثر من خبير استشرفوا ما يحدث حالياً منذ سنوات، وما زالوا يحذرون منه ويشددون على ضرورة رفع الأجور لتفادي هذه المشكلة التي ستؤدي إلى توقف الإنتاج في القطاع العام.

لكن حتى هذا الحل إن ناقشناه بمنطق، فإنه لن يغير المعادلة، لأن رفع الأجور لتكون مناسبة للأوضاع المعيشية الحالية مستحيل وفق الإمكانات المعلنة للحكومة التي لا تترك مناسبة إلا وتتحدث فيها عن شح الموارد، وكذلك لا تترك باباً تستطيع فيه تحصيل ولو ليرة سورية واحدة منه إلا واستغلته حتى لو كان مرفوضاً شعبياً (وهو أكثر ما تبرع به للأمانة)، لأن المبلغ الوسطي الكافي لأساسيات الحياة ليس أقل من مليوني ليرة حسب الدراسات السورية، فهل بإمكان الحكومة رفع الأجور بنسبة ٢٠٠٠ بالمئة أو أكثر؟

أما ثالثاً، ونتمنى أن يتسع صدر المعنيين له، فهو نقاش مصطلح «محفظة خبرات»، وضرورة استبداله بـ«محفظة مسؤولين».

خبرات بماذا؟

إن كانت إدارية، فإن الترهل الإداري والروتين القاتل في مؤسساتنا الحكومية لا يُحتملان، وإن كانت اقتصادية، فإن الواقع المعيشي الحالي الذي يزداد سوءاً يكشف قلة حيلة أو صلاحيات هذه الخبرات صناعياً وزراعياً وتجارياً، وإن كانت تشريعية فكل القرارات التي تصدر تحتاج إلى تعديلات تحدث أحياناً وأحياناً لا.

فعن أي خبرات يتحدثون؟ هذا هو السؤال الكبير.

«الاتصالات» و«العدل» تقيمان ورشة عمل حول منظومة التوقيع الرقمي

وزير الاتصالات: التوقيع الرقمي أصبح مشابهاً تماماً للتوقيع الورقي قانونياً

وزير العدل: فريق من فنيي «الاتصالات» و«العدل» للانتقال إلى التعاملات الإلكترونية

رامز محفوظ

أقامت وزارتا الاتصالات والتقانة والعدل أمس ورشة عمل حول منظومة التوقيع الرقمي، بحضور وزيري الاتصالات والتقانة والعدل المهندس إياد الخطيب والقاضي أحمد السيّد، بهدف التعريف بمنظومة التوقيع الرقمي لدى الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، وميزاتها وآليات تطبيق التوقيع الرقمي على المعاملات الصادرة عن وزارة العدل، ولاسيما الوكالات التي يتم تنظيمها داخل سورية وخارجها.

وقال وزير الاتصالات: إن الوزارة عملت على بناء منظومة التوقيع الرقمي، وتشغيل برمجياتها ووضعها في الخدمة في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، لافتاً إلى مصداقية التوقيع الرقمي في تمثيله لمصدّر المعاملة الإلكترونية، ووثوقيته وارتباطه بتاريخ صحيح، مؤكداً أنه بموجب أحكام القانون رقم /٧/ لعام ٢٠٢٣، وخاصةً المواد /١٩ – ٢٠ – ٣٨/ منه، بات التوقيع الرقمي مشابهاً تماماً في حجّيته القانونية للتوقيع الورقي.

من جهته اعتبر وزير العدل القاضي أحمد السيّد إستراتيجية التحوّل الرقمي للخدمات الحكومية مشروعاً وطنياً مهماً، مؤكّداً استعداد جميع القضاة للمضي قدماً بتنفيذ هذا المشروع، وأضاف الوزير أنه سيتم تشكيل فريق عمل بين الفنيين العاملين في وزارة الاتصالات والتقانة وقضاة وزارة العدل، للانتقال من التعاملات الورقية إلى التعاملات الإلكترونية، من خلال اعتماد التوقيع الرقمي في وزارة العدل، مشيراً إلى وجود قاعدة بيانات وإصدار إلكتروني للوكالات لدى الوزارة يساعدان على الانطلاق لتنفيذ هذا الانتقال بشكل كامل.

وفي تصريح للصحفيين بين وزير الاتصالات أنه تم إطلاق منظومة التوقيع الرقمي في سورية وتم وضعها في الخدمة وهذا الإجراء يتوافق مع صدور القانون رقم ٧ الذي صدر عام ٢٠٢٣ والذي نظم عمل التوقيع الرقمي وخاصة المادتين ١٩ و٢٠ منه اللتين قدمتا الوثائق المصدقة رقمياً على منظومة التوقيع الرقمي الوطني وتشابه الوثائق التي توقع يدوياً، لافتاً إلى أن الورشة تضمنت شرحاً مفصلاً عن منظومة التوقيع الرقمي وعن القانون رقم ٧ وأهدافه وتم الاطلاع من المعنيين في وزارة العدل على جهوزيتها وجهوزية الشبكة وهناك عمل منجز في وزارة العدل، ووزارة الاتصالات لن تبدأ بالعمل من الصفر إنما ستكمل ما بدأ به الزملاء في وزارة العدل لإنجاز ما سيتم لاحقاً وخاصة النقاش على الوكالات المحلية والوكالات المصدقة من خارج القطر.

بدوره أكد وزير العدل للصحفيين أن ورشة العمل المنعقدة مهمة جداً وسيتم العمل على مخرجاتها بأسرع وقت ممكن حيث تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك بين وزارة الاتصالات من فنيين مختصين وقضاة وزارة العدل للاطلاع والكشف على واقع البنية التحتية في وزارة العدل وتقديم المساعدات الفنية ما أمكن للوصول إلى مجال التوقيع الرقمي بأسرع وقت ممكن، موضحاً أن وزارة الاتصالات أبدت كل الاستعداد لتقديم الدعم الفني.

جنيدي لـ«الوطن»: زيادة أمن المعلومات وسرية الوثائق

وعن أهم الموضوعات التي تضمنتها الورشة أوضح مدير عام الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وسيم الجنيدي في تصريح لـ«الوطن» أنه الورشة تطرقت إلى أعمال الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات والخدمات التي تقدمها والتي تهدف إلى تسهيل عمليات التحول الرقمي في كل الوزارات، وكيفية استفادة وزارة العدل من هذه الخدمات من خلال تسهيل العمليات التي تقوم بها الوزارة والوظائف التي تقدمها للمواطنين، كما تطرقت إلى أهمية التوقيع الرقمي وأثره الكبير في زيادة رفع أمن المعلومات وسرية الوثائق.

الأطباء والصيادلة أبرز المستفيدين

جديد «التجاري السوري».. قروض تنموية بسقف ٥٠٠ مليون ليرة

زيدان: لا يتطلب دراسة جدوى اقتصادية وفائدته ١٥ بالمئة متناقصة

عبدالهادي شباط

أطلق المصرف التجاري السوري عبر إعلان له أمس القرض التنموي لتمويل ذوي المهن العلمية لدعم أنشطتهم وتطوير مشاريعهم.

وأوضحت مدير التسليف في المصرف رشا زيدان أن القرض يهدف لتنمية ودعم أصحاب المهن العلمية وأن القرض استطاع منح هذه الشريحة امتيازات القرض (الإنتاجي) لجهة السقف نفسه المتاح ٥٠٠ مليون ليرة لكن بشروط أبسط وأكثر مرونة مثال القرض الجديد (التنموي) لا يتطلب دراسة جدوى اقتصادية أو دراسة البيانات المالية كما هو الحال بالقرض الإنتاجي إضافة لمنح القرض التنموي حتى ١٠ سنوات وبفائدة ١٥ بالمئة متناقصة.

وأضافت: إن القرض يمول ٧٥ بالمئة من احتياجات (المهنة العملية) على ألا يتجاوز السقف ٥٠٠ مليون ليرة وأن من ضمن التسهيلات في هذا المنتج المصرفي الجديد أن «التجاري السوري» يمول ٧٥ بالمئة بناء على عروض وبيانات الأسعار للمواد والتجهيزات بخلاف القروض الأخرى التي تمول بناء على تقديم الفواتير، كما أن المنتج الجديد (القرض التنموي) يمنح وفق عدة حالات وأشكال منها أن يكون صاحب المهنة العلمية لديه العقار لكنه يحتاج التمويل لشراء التجهيزات أو يمنح التمويل لاستكمال البناء وشراء التجهيزات وكل ذلك مع تسهيلات لجهة الضمانات منها استكمال قيم الضمانات المطلوبة من خلال مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

وحسب ما عممه التجاري أمس، تقرر منح قرض ٥٠٠ مليون ليرة سورية كحد أقصى لذوي المهن العلمية التالية: الطب (البشري ـ أطباء الأسنان – الأطباء البيطريين) الصيادلة، التعويضات السنية، أصحاب المختبرات بجميع اختصاصاتهم، المهندسين، أصحاب المعاهد التدريبية والتدريسية. بفائدة عقدية ١٥ بالمئة سنوياً ثابتة على الرصيد المتناقص.

وحددت التعليمات مدة القرض بعشر سنوات كحد أقصى، يتم تسديد القرض على أقساط دورية (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية) على أن يستحق القسط الأول بعد ٦ أشهر من تفعيل القرض، ويمكن التسديد المسبق لقسط أو عدة أقساط في أي فرع من فروع المصرف.

وحدد التجاري السوري ضوابط المنح وفق تقسيمات محددة تبدأ من ٢٥ مليوناً كحد أدنى ولغاية ٥٠٠ مليون حد أقصى بغاية تمويل لشراء معدات وتجهيزات ـ استكمال إنشاء وشراء معدات وتجهيزات ـ شراء مشروع قائم (عقار + الفعالية + معدات وتجهيزات) بنسبة التمويل ٧٥ بالمئة تصرف على دفعات.

وتبدأ من ٢٥ مليوناً كحد أدنى لغاية ١٠٠ مليون بغاية تمويل شراء عقار الفعالية. نسبة التمويل ٧٥ بالمئة تصرف دفعة واحدة.

بينما أوضح المصرف أن الضمانات المطلوبة هي ضمانة عقارية حسب كفاية الدخل بما يعادل ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض وضمانة عقارية تغطي ٣٠٠ بالمئة من قيمة القرض عند عدم دراسة كفاية الدخل وضمانة مؤسسة ضمان القروض.. ويتم تقديم كل الوثائق اللازمة لمنح القرض من ثبوتيات التعريف للمقترض وثبوتيات الدخل وثبوتيات العقار المقدم كضمانة عن القرض والتقيد بجميع إجراءات المنح التي يمكن الإطلاع عليها على الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري www. cbs-bank. sy.

متى تعتمد الدول نظام المقايضة؟ وماذا عن النموذج السوري؟

شتمان لـ«الوطن»: نستطيع المقايضة بالصناعات النسيجية والهندسية والغذائية والكيميائية

حزوري لـ«الوطن»: تحقق نجاحاً أكبر مع الدول التي تربطها حدود جغرافية مباشرة

جلنار العلي

لجأت الكثير من الدول عبر التاريخ إلى ما يسمى باقتصاد المقايضة في مبادلاتها التجارية الخارجية، ويعرف هذا الاقتصاد بأنه منظومة اقتصادية تعتمد تبادل السلع التي تنتجها وتحتاجها الدول فيما بينها بأوضاع اقتصادية ومالية محددة.

وعلى المستوى السوري، فقد تم طرح هذه الفكرة مؤخراً في الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها اللجنة السورية العراقية المشتركة، حيث أشار حينها نائب رئيس اتحاد الصناعات العراقية علي الدخيلي في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن البلدين سيحاولان إيجاد حل للعقوبات الغربية المفروضة على سورية وسترسل العراق نفطها مقابل مواد مصنعة يتم رفد السوق العراقية بها.

نهضة صناعية وتجارية

عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مجد شتمان، رأى في تصريحه لـ«الوطن»، أن مبدأ المقايضة يفيد الاقتصاد السوري بكل تأكيد، وينشّط المصانع ليزيد إنتاجها، وسيزيد الدخل القومي، وبالتالي يتم تصريف البضائع مقابل الحصول على مواد أخرى تنقص سورية كالنفط مثلاً، وهذا سيشكّل نهضة صناعية وتجارية في سورية، وسيتحسن مستوى معيشة المواطن لأن تفعيل هذه الاتفاقية سيشغّل المزيد من الأيدي العاملة وسيحسن أجور القطاع الخاص، متمنياً أن يتم تفعيل هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

وأشار شتمان إلى أن سورية تستطيع المقايضة بالصناعات النسيجية من مفروشات وسجاد وستائر وألبسة قطنية، إذ يوجد سلاسل صناعية متكاملة في ذلك، ما سيحقق قيمة مضافة كبيرة جداً، إضافة إلى الصناعات الهندسية كالمعدنية مثلاً، والصناعات الغذائية والكيميائية كالمنظفات على سبيل المثال، لافتاً إلى أنه يمكن تفعيل هذه الاتفاقية مع دول أخرى إلى جانب العراق كروسيا وإيران.

تجارب مقايضة سورية

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري، يرى أن هذه المنظومة تستخدمها بعض الدول لتجنب العقوبات الدولية المفروضة عليها، أو التحايل عليها بمعنى آخر، ورغم العقبات التي قد تكون كبيرة وعلى رأسها العقبات الفنية والمالية وبشكل خاص تغير سعر الصرف، إلا أن هذه الحيلة تكاد تكون الخيار الأمثل، لكونها تحقق نجاحاً نسبياً أكبر مع الدول التي تربطها حدود جغرافية مباشرة، كحالة سورية والعراق على سبيل المثال.

وبيّن حزوري أن الحكومة السورية اتجهت بسبب الأوضاع الاقتصادية القاسية نحو توفير بدائل للسلع الضرورية والأساسية للسوق المحلية، وذلك عبر نظام المقايضة، لاسيما في ظل صعوبات تأمين القطع الأجنبي، وأيضاً في ظل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وازدياد معدلات التضخم بشكل كبير، فعلى سبيل المثال، أعلنت المؤسسة السورية للتجارة في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠ عن نيّتها تصدير ألفي طن من زيت الزيتون وألف طن من العدس إلى إيران مقابل استيراد كميات من زيت عباد الشمس تعادل ثمن الكميات المصدرة.

وتابع: «لذلك، فإن ما طرح خلال أعمال اللجنة العراقية السورية المشتركة، عن مقترح اعتماد نظام المقايضة، لتبادل السلع والمنتجات السورية، المقبولة بشكل كبير في السوق العراقية، بمنتجات عراقية ولاسيما النفط، ليس بجديد على نظام المقايضة، وهو مقترح جدير بالاهتمام والمتابعة من حكومتي البلدين، لكون العراق وسورية تربطهما حدود مشتركة مباشرة، وأيضاً تواجه سورية صعوبات كبيرة في تأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد، ولاسيما لحوامل الطاقة وعلى رأسها النفط، حيث تشهد سورية باستمرار عدم انتظام في تأمين المشتقات النفطية، بعد أن أدت الحرب إلى فقدان حقول النفط التي يسيطر عليها الاحتلال الأميركي، ولذلك فإن تطبيق نظام المقايضة فيه فائدة مشتركة للبلدين».

صعود بالمقايضة بين الدول

وفي سياق متصل، أشار حزوري إلى أن الفترة الماضية شهدت صعوداً في نمط المقايضة السلعية باعتباره أحد الأنماط الرئيسية في التجارة الدولية، في ظل الأزمات التي باتت تواجهها الدول؛ وبالتالي تزايد اللجوء إلى المقايضة التي تعبر عن تداول السلع أو الخدمات دون استخدام الأموال أو أي وسيلة نقدية، وقد تلجأ بعض الدول أيضاً إلى هذا النظام عندما تكون غارقة في الديون وغير قادرة على الحصول على تمويل أو تسديد أقساط الديون، إضافة إلى عدم قدرتها على الحصول على النقد الأجنبي، ولاسيما في وقت الأزمات الاقتصادية، مشيراً إلى أن من خلال هذا النظام يجري تصدير بضائع مقابل استيراد أخرى تحتاجها الدولة، وبهذه الطريقة، تدير الدول العجز التجاري وتعمل على تقليل حجم الديون التي تتحملها.

يلغي دور النقود

وأشار إلى أن أحد الأنظمة التي ظهرت تطبيقاً لمبدأ المقايضة، هو نظام الصفقات المتكافئة بين الدول للمساعدة في تبادل السلع، خاصةً في ظل محاولاتها الحفاظ على احتياطاتها من العملات الأجنبية، ويشمل هذا النظام اتفاق مقايضة محدد القيمة والمدة بين دولتين مختلفتين، يتبادلان بمقتضاه المنتجات دون أن يترتب على ذلك الاتفاق أي تحويلات للعملة بينهما؛ حيث يلغي هذا النظام دور النقود بوصفها وسيطاً للتبادل؛ ويتم تقييم كل سلعة على حدة، ومن ثم إجراء حساب إجمالي للكميات المطلوبة من كل طرف لتنفيذ الصفقة في ضوء القيمة الإجمالية لها المدونة في الاتفاقية.

مواجهة لاضطرابات التجارة العالمية

واعتبر حزوري أن لانتشار نظام المقايضة دوافع عديدة، أولها تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتقليل الطلب على النقد الأجنبي لأغراض التصدير والاستيراد، وثانيها مواجهة اضطراب حركة التجارة العالمية والتي تسببت بها الحرب الأوكرانية الروسية، حيث حدثت اضطرابات في التجارة والاستثمار في جميع أنحاء العالم، وثالثها ارتفاع أسعار السلع عالمياً وخاصة القمح وحصول المزيد من زعزعة استقرار أسواق الغذاء العالمية؛ حيث تمثل كل من أوكرانيا وروسيا معاً ما يقرب من ربع صادرات القمح العالمية.

اتفاقيات دولية

وذكر حزوري عدة اتفاقيات جرت في هذا السياق عبر السنوات الماضية منها مقايضة النفط الإيراني بالشاي السيلاني الوارد من سريلانكا، ومقايضات الهند وروسيا بالأسمدة وغيرها، لافتاً إلى أنه بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، طرحت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء وفق نظام المقايضة، وقد استفاد المصدرون السوريون والاقتصاد السوري بشكل عام من هذا البرنامج، نتيجة جودة المنتجات السورية وقدرتها على المنافسة أمام منتجات بقية الدول.

أحدث نقابة في سورية... نقابة البحارة بـ٨٠ ألف عضو

طعمة: النقابة ستلاحق حقوق البحارة مع مالكي السفن وشركات التأمين في جميع أنحاء العالم

طرطوس - ربا أحمد

ما بين زرقة السماء والبحر.. حياة أخرى يعيشها آلاف البحارة يومياً.. ومن كالسوريين بحارة وهم أبناء أرواد والبحر وصناع السفن؟ ولكن من يعلم كيف حالهم في غمار العواصف والبحار؟ وكيف يتم التعامل مع مشاكلهم في حالة الغرق أو إصابات العمل؟

عشرات الشكاوى من بحارة سوريين عن أوضاع حياتية سيئة على ظهر السفن من دون أدنى مقومات العمل والحياة وهذه بعضها: «يوضع البحارة السوريون في جمهورية مصر بعد انتهاء الرحلة في أماكن ممنوع مغادرتها كالسجناء حتى موعد الطائرة إلى الوطن، وبعضهم يوضع ضمن اللنشات».

«بعض البحارة يعانون من سوء الطعام وكميته، وأحياناً يخلط الماء المالح مع مياه الشرب للوصول إلى أقرب ميناء، ولا يعطى للبحارة المصروف الشهري على متن الباخرة إضافة إلى العنصرية ضد بعض السوريين، وترك البحارة يواجهون مصيرهم بمجرد الوصول إلى المطارات وعدم تأمين مواصلات للوصول إلى البيت».

أحد البحارة يقول: «بعد عشرة أشهر عمل أصيبت ركبتي ولم أحصل على الدواء اللازم إلا بعد ١٥ يوماً وبقيت أعمل وأصوات الركبة تسمع فتبين تمزق كامل بالغضروف وخروجه من عظم الساق وتمزق بالرباط الصليبي فدفعت الملايين ولم تعوضني الشركة بأي مبلغ على الرغم من التواصل مع القبطان وإرسال الصور والتقارير الطبية وفيديو العمليات».

إضافة إلى أن التخلي عن السفن والطاقم بات أمراً شائعاً في البلدان التي لم تصدق على الاتفاقية البحرية الدولية، بسبب تراكم الديون على مالك السفينة ومنعها قانونياً من الرسو في أي ميناء، وهو ما حصل مع البحار السوري محمد عائشة.

«بعض البحارة قضوا غرقاً ولم يستلم أهاليهم الجثمان بسبب تهرب مالك السفينة»..

هي عشرات المشاكل التي يواجهها يومياً البحار السوري المعروف بخبرته وقدراته المميزة.. ولكن هل يحصل على كامل حقوقه؟ هل سيبقى تحت رحمة القباطنة وملاك السفن؟ من يقف بجانبه ويحصّل له حقوقه قانونياً؟؟

نقابة البحارة في اتحاد عمال طرطوس انطلقت لتشكل نظامها الداخلي وتعمل على تنظيم عمل البحارة وملاحقة حقوقهم ومتطلباتهم، فقد حان لهذا القطاع المهم في القطر أن ينظم وخاصة في محافظتي طرطوس واللاذقية.

تواصلت «الوطن» مع رئيس نقابة البحارة بطرطوس محي الدين أحمد طعمة الذي أكد أن النقابة ولدت بداية هذا العام، وبدأت تعمل على انطلاقتها الكاملة من خلال إعداد النظام الداخلي والتفاصيل القانونية اللازمة، ولكن لم تنتظر إلى أن تتم تلك الأمور الإجرائية وإنما بدأت بمد يد العون نحو البحارة السوريين من خلال حادثة غرق الباخرة في تركيا والتواصل لعودة من استطاع النجاة من البحارة السوريين الذين وصلوا إلى مطار بيروت بإشراف النقابة وتقاضوا مرتباتهم واليوم تتواصل شركات التأمين معهم لتعويض حقوقهم.

لافتاً إلى أن عدد البحارة السوريين الذين يعملون على بواخر تحمل إعلاماً أجنبية والكثير من أصحابها سوريون يبلغ عشرات الآلاف (نحو ٨٠ ألفاً) لم ينتسب إلى الآن سوى ٣٠٠ بحارة فقط وهي ستكون حماية وعوناً لهم، فهي تساعد بعودة من ينجو من غرق سفينة وتعيد جثمان من غرق إلى أهله وتؤمن استرجاع حقوقهم من شركات التأمين، كما ستعمل النقابة على إجراء اختبارات للتأكد من مصداقية الشهادات وستقضي على سماسرة البحر الذين يتخلون عن البحار بمجرد قبضهم للأموال، بحيث تتواصل النقابة مع الشركات لتأمين فرص عمل مباشرة والتخلص من السماسرة.. وفي حال حدوث أي مشكلة مع البحار يمكنه التواصل مع النقابة من ظهر السفينة لحل أي حادثة تعترضه بالتواصل مع المنظمة الدولية لحماية البحارة ITF لإرسال زورق لإنقاذه.

وعن سلامة السفن ومراقبة مدى توافر وسائل الحماية فيها، لفت طعمة إلى أن هذا ليس من اختصاص النقابة وإنما على الجهات الرسمية لمالك السفينة الكشف عنها بشكل دوري.. موضحاً أن البحارة تعني كل من يعمل على ظهر السفينة مهما كان اختصاصه ومن المفترض أن تصبح إلزامية مع مرور الوقت باعتبار أن وزير النقل وقع معاهدة mlc اللائحة البيضاء.

والنقابة لم تتقاض أي أجر انتساب من أي بحارة إلى الآن، ولم يعط أي مقر لها وإنما بمكاتب وجهود شخصية تم افتتاح مقر النقابة بطرطوس ومكتب في مدينة اللاذقية على أمل أن يتشجع البحارة للانتساب.